

تحقيق

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comوزير تكنولوجيا المعلومات والإستثمارات:
تحويك لبنان إلى مركز إقليمي لقطاع اقتصاد المعرفة

ضمت الحكومة الجديدة وزارة دولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات، من مهماتها نقل الاقتصاد التقليدي والريعي إلى اقتصاد رقمي منتج متطور، يساهم في عملية النهوض الاقتصادي التي تعهدتها الحكومة. وقد باشرت الوزارة الجديدة تحديد خطة عملها بالتعاون مع وزارات أخرى



وزير تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات عادل افبوني.

تقوم خطة وزير تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات عادل افبوني على بناء اقتصاد المعرفة عبر التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات الانتاجية والخدماتية والمصرفية والاستثمارية، وتحفيز الشركات في الخارج على العمل في لبنان وتقديم خدماتها من خلاله الى العالم، خاصة مع وجود الطاقات والكفايات البشرية اللبنانية القادرة على مواكبة العصر.

يفترض ان تكون من مهمات الوزارة المستحدثة، القيام بالاصلاحيات وسن القوانين الضرورية لتحضير لبنان للتحويل الرقمي. كما ينبغي ان تكون من نتائج عملها المساهمة في وقف الهدر، ومكافحة الفساد، وتسهيل تعاملات الشركات والمستثمرين والمواطنين، عدا عن تحفيز النمو الاقتصادي عبر خلق مشاريع استثمارية وفرص عمل للشباب، وتحديث القوانين، وسن تشريعات جديدة تواكب العصر.

الوزير افبوني شرح لـ"الامن العام" اهداف خطته ومشاريع وزارته، وطريقة عملها والنتائج المرتقبة من انشائها.

■ لماذا تم استحداث وزارة الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاستثمارات؟ هل لها علاقة بتنفيذ مقررات مؤتمر سيدر الاقتصادي في فرنسا؟

□ كما نعلم جميعا، الاولوية امام الحكومة هي النهوض بالاقتصاد وانهاشه، هذا الامر يتطلب بناء اقتصاد يواكب تغيرات العصر. يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة قطاعا اساسيا في هذا المجال، لانه يتطور بسرعة، ويخلق نموا سريعا وفرص عمل خاصة للشباب. اذن هو قطاع المستقبل وتأثيره لا يقتصر على مجاله فحسب، بل على كل القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، وهي كلها ترتكز على

■ هذا يعني انه سيتم عبر هذه الوزارة تشريع قوانين عصرية اقتصادية؟

□ طبعا، مطلوب منا التحضير لتحديث القوانين وسن قوانين جديدة لمواكبة التغيرات في التكنولوجيا والابتكارات والقطاعات الجديدة، ولتسهيل عمل الشركات في القطاع الخاص وتحديث الادارة. لذلك اعتقد ان انشاء مثل هذه الوزارة يدل على اهمية ورشة العمل التي نحن في صدها من اجل تحقيق التحويل الرقمي وبناء اقتصاد عصري، بالتعاون طبعا مع وزارات اخرى لأن ليس في استطاعة وزارة واحدة القيام بهذا المشروع.

■ هل وضعت برنامجا معيناً او خطة عمل لورشة العمل؟

□ عمر الوزارة نحو شهرين، ولا نستطيع اعطاء الموضوع حقه في فترة قصيرة كهذه. لكن طبعا لدينا دراسات وخبرة حول هذا الموضوع. اول

خطوة قمنا بها هي التواصل مع المعنيين في القطاعين الخاص والعام، حتى نشكل رؤية ونضع مخططا وخريطة طريق. هناك مساران مهمان في هذا المجال: الاول هو التحويل الرقمي في القطاع العام والادارة لتحديثه ولتسهيل المعاملات ومكافحة الهدر والفساد في كل الادارات. هذا مشروع ضخم نعمل عليه بالتنسيق مع كل الوزارات المعنية لنؤسس فريق عمل حكوميا يتولى المشروع، حتى يشعر المواطن ان تعامله مع الادارة سيتغير ويصبح اكثر سهولة وفعالية، بما يوفر عليه وقته وماله. لكن هذا الموضوع يتطلب تعاون الادارات مع بعضها البعض وتعاون الشركات مع الادارة. المسار الثاني لا يقل اهمية، وهو التحويل الرقمي في القطاع الخاص، وبناء مركز اقليمي لقطاع اقتصاد المعرفة في لبنان، وخلق نمو لكل الشركات وتحفيزها وتحفيز رواد الاعمال للمشاركة في هذا القطاع. لكن هذا الامر يتطلب ايضا تحديث القوانين واصلاحيات لتسهيل مزاوله العمل، وتوفير الحوافز لها، ودعمها بالقوانين العصرية التي تسهل ونموها واستقطاب فرص العمل والرساميل، لان هذا القطاع لا ينمو من دون الرساميل من الخارج. كذلك نريد تطوير هذا القطاع ليتوسع خارج لبنان، حتى تخلق الشركات فرص عمل للسوق اللبنانية والسوق الخارجية ايضا عبر خدماتها في قطاع اقتصاد المعرفة للاسواق العالمية. فالسوق اللبنانية صغيرة، ولا بد من خلق مركز اقليمي في قطاع اقتصاد المعرفة، وهذا يتم بدعم شركاتنا الكبرى والمتوسطة والناشئة بالحوافز والتسهيلات والقوانين، للتوسع خارج لبنان.

■ ماذا ستقدم الوزارة الى القطاع الخاص؟

□ نسعى الى مساعدة الشركات ورواد الاعمال على انشاء شركات وتنميتها في الخارج، لكن ايضا في صلب الاولويات تشجيع الشركات الخارجية على العمل في لبنان وبناء مراكز اقليمية لها فيه. هذا موضوع اساسي يجب ان نركز عليه لاستقطاب شركات اجنبية ورساميل واستثمارات، لاسيما اننا نملك شبكة كبيرة من الانتشار اللبناني في دول الاغتراب. العاملون فيها موجودون في كل الشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى، وهم ناجحون في مجال الاعمال ويجب ان نستفيد من طاقاتهم وقدراتهم لنشجع الشركات الدولية

على ايجاد مراكز لها في لبنان، او استخدام شركات لبنانية لبعض خدماتها، خاصة اننا نملك قدرات تنافسية وباسعار ارخص من غيرها، عدا عن الحياة في لبنان ارخص من غيرها في دول اخرى.

■ هل ثمة ارتباط بين هذا التوجه وبين قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

□ هناك بعض المشاريع التي تتطلب طبعا مساهمة او شراكة من القطاع الخاص، وستكون جزءا اساسيا من مشروع التحويل الرقمي.

■ الا يتطلب هذا المشروع ايضا جهدا من كل ادارات الدولة ليشمل كل لبنان؟

□ طبعا، لا بد من التركيز على الائمة المتوازن في كل المناطق، لتكون فرص العمل الجديدة متوازنة، خاصة ان طبيعة هذا القطاع تسهل هذا المخطط الاغائي، لأنه يعتمد على العالم الافتراضي، مما يعني ان اي شخص في اي مدينة او قرية يستطيع تأسيس شركة والتوسع فيها، لانه لا يحتاج الى مركز او مبنى كبير، ففي امكانه تقديم الخدمات للزبائن من اي مكان. لدينا مبادرات لتحقيق الائمة المتوازن عبر اقتصاد المعرفة.

■ هل سيقوم اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي على القطاعات الاستهلاكية والخدماتية فقط ام على قطاعات انتاجية، خاصة وان الشكوى هي ان اقتصادنا ريعي وغير منتج؟

□ هذا امر مهم جدا. هذا القطاع في الاساس قطاع خدماتي، لكننا اليوم نعيش تحولا في كل القطاعات الاساسية، بحيث صارت تستخدم التكنولوجيا للنمو والمنافسة. لذلك اؤكد على اهمية هذا القطاع لانه ليس مستقلا في ذاته، بل له تأثيرات على القطاعات الاخرى. مثلا على الزراعة، لجهة التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتكنولوجيا المواد الغذائية، واستعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. لاشك في اننا سنستعمل التكنولوجيا في القطاعات الاخرى كالصناعة والسياحة. مع الإشارة الى ان المخطط الاقتصادي الذي وضعت الحكومة يقوم على تشجيع القطاعات الانتاجية ليكون اقتصادنا متوازنا. الاقتصاد الذي يعتمد على القطاعات الريعية فقط ليس اقتصادا صحيا. طبعا ثمة دور للاقتصاد الريع عبر المصارف والخدمات في بلد صغير كلبنان، لكن هناك دورا استراتيجيا اساسيا

للقطاعات المنتجة، وفي صلب اولوياتنا تشجيع هذه القطاعات.

■ ما هي الانتاجية المرتقبة من الوزارة للمساهمة في نهوض الاقتصاد وفي سياق مسار مؤتمر سيدر؟

□ نحن كوزارة دولة حديثة نحتاج الى بناء الموارد والهيكلية لنقوم بمهامنا ومشاريعنا. لكننا سنتعاون مع وزارات وادارات اخرى لاطلاق ورش العمل في اسرع وقت. لذلك اقول ان دورنا هو من ضمن فريق عمل وزاري لاطلاق المشاريع والافكار، ولكي نقدم المبادرات ونعطي نتائج ايجابية لكل المعنيين بهذا القطاع، والذين ابدوا ارتياحهم الى انشاء وزارة تعنى بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاستثمار وتحمل همومهم وتبلي حاجاتهم وتساعد في نموهم وانتشارهم.

■ هل ستضعون هيكلية بشرية وادارية للوزارة الجديدة؟

□ طبعا، اي مؤسسة تحتاج الى قدرات بشرية لتطبيق برنامجها. ثمة التزام في الحكومة باعطاء موازنات لوزارات الدولة جميعها. على صعيدنا سنتشاور مع رئيس الحكومة حول ما يمكن ان نحتاج اليه في الوزارة من قدرات بشرية وموازنة. لا ننسى اننا شركاء مع وزارات اخرى كالتمية الادارية والمالية، والاتصالات والتجارة الخارجية، والزراعة والصناعة وسواها، ودورنا هو التعاون معها الاخرى للاستفادة من خبراتها والطاقات الموجودة لديها.

■ ما هو دور الوزارة في عملية الاصلاح الاداري والمالي ومكافحة الفساد ونمو الاقتصاد؟

□ الاصلاح الاداري اساسا من مهمة وزارة التنمية الادارية، والنمو الاقتصادي من مهمة كل الوزارات ولكل وزارة دورها حسب قطاعها. نحن كوزارة ومن ضمن المخطط الذي شرحته يمكن ان نلعب دورا مهما كثيرا في نمو قطاع اقتصاد المعرفة، وهو اساسي في اي خطة للنهوض الاقتصادي. لنا دور اساسي في التحويل الرقمي للادارة والاقتصاد ومن ضمنه الحكومة الالكترونية، ومن اهم نتائج ذلك تخفيف الهدر وتسهيل التعامل مع الادارة ومكافحة الفساد. هذا المشروع في حاجة الى وقت وعمل طويل وجهد كبير، لذا نأمل في ان يطول عمر الحكومة لتحقيقه كاملا.